كشفت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء السابق أياد علاوي عن مباحثات عراقية أمريكية سرية تجري بعيداً عن اطلاع الشعب ومجلس النواب للتمديد لبقاء القوات الأميركية الى عام 2016 .
وحذرت القائمة من أن أي مناورة بهذا الاتجاه ستضع الحكومة في مأزق أمام المواطنين وطالبت باستفتاء شعبي حول الأمر.
وقال مستشار القائمة العراقية الدكتور هاني عاشور إن أي قرار تتخذه شخصيات حكومية لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق الى مابعد نهاية العام الحالي وهو الموعد المتفق عليه في الاتفاقية الامنية الموقعة بين واشنطن وبغداد أواخر عام 2008 سيجعلها في مأزق أمام الشعب لانها ستكون قد استهانت بالعراقيين وقررت ما ليس من حقها وانكرت عيهم حقوقهم في التعبير عن سيادتهم والمطالبة باي تعويض عن ضرر تعرضوا له خلال السنوات الماضية.
واشار عاشور في تصريح صحافي مكتوب نشر اليوم إلى وجود معلومات عن خطة لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق الى نهاية عام 2016 ستوقع الحكومة تفاصيلها دون اطلاع البرلمان والشعب عن حقيقتها ودون الكشف عن جاهزية القوات العراقية التي طالبت بها الكتل السياسية والتي دعت رئيس الوزراء نوري المالكي لعرض حقيقية القدرات العراقية امام مجلس النواب.
ودعا عاشور الحكومة الى كشف حقيقية هذه الخطة التي يجري بحثها باشرافها بين وزارة الخارجية العراقية والسفارة الاميركية في بغداد بتوجيه لعقد اتفاقية لابقاء القوات الأميركية في العراق الى سنوات اخرى. وحذر من أي مناورة على مستقبل العراق وسيادته دون علم شعبه "لان ذلك سيزيد من الفجوة بين الشعب وحكومته ولن يؤدي الى الاستقرار" كما قال.
وطالب الحكومة باعلان موقف رسمي تقوم بإحالته الى مجلس النواب بشأن تمديد بقاء القوات الأميركية من عدمه وعدم ترك العراقيين في ضباب التساؤلات والحيرة... وقال "ان على الحكومة اذا لم تكن قادرة على تحمل القرار السيادي ان تكشف ذلك للشعب وتترك له الخيار عبر استفتاء شعبي بعد ان تكشف حقيقية جاهزية القوات العراقية والسبب الرئيس في عدم إكمال تلك الجاهزية اذا كنت تريد التمديد للقوات الأميركية ومن هو المسؤول عن الإخفاق في إعداد قوات عراقية متكاملة وقوية".
وتشير معلومات يتداولها سياسيون عراقيون ولم تؤكدها الحكومة العراقية لحد الان إلى ان نقاشات اميركية عراقية تجري حاليا بسرية تامة لابقاء اعداد كبيرة من افراد القوات الاميركية في العراق بحسب الفقرة الثالثة من الاتفاقية الامنية التي تنص أن مدة استخدام الأراضي تبدأ عند تاريخ استلام مذكرة الرد وتنتهي في 31 ديسمبر عام 2016 ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك.

وتشير مذكرة معدة لهذا الغرض تحمل الرقم 0048 لعام 2011 ان الوجود الاميركي المقبل على الاراضي العراقية سيكون على الشكل التالي:
البصرة: ويكون موقع للقنصلية المؤقتة بمساحة 40,82 هكتار بالقرب من مطار البصرة.

وفي موقع البصرة للطيران بمساحة (14.78) هكتار داخل مطار البصرة.

كركوك: يكون مكتب فرع السفارة بمساحة 33,88 هكتار بالقرب من مطار كركوك.

الموصل: يكون فرع السفارة بمساحة 41.69 هكتار بالقرب من مطار الموصل.

وتنص الأتفاقية أن تكون في بغداد منشأة لتدريب الشرطة بمساحة 24.91 هكتار بالقرب من كلية الشرطة ووزارة الداخلية أضافة الى موقع بغداد للطيران بمساحة 247,07 هكتار داخل مطار بغداد وكذلك مساحة 61.7 هكتار تقع داخل المنطقة الحكومية الخضراء وتكون منشأة لدعم السفارة.

وفي إقليم كردستان تكون في أربيل منشأة دعم للقنصلية هناك بمساحة 108.53 هكتار بالقرب من مطار أربيل أضافة الى موقع أربيل للطيران بمساحة 99,9 هكتار داخل هذا المطار. يذكر ان الهكتار يساوي عشرة آلاف مترمربع

وأن تلك المساحات الشاسعة التي سيشغلها الأميركان ستكون مصانة ومؤمنة بموجب الإتفاقية وأن تتعهد وزارة الخارجية العراقية تنفيذ فقرات ما ورد فيها وتمكين السفارة الاميركية الحصول عليها وتثبيتها في دوائر العقارات حتى تضمن عدم أدعاء أي جهة عراقية أو مواطن عراقي بعائدية تلك الأرض اليه.

واليوم اعلن السفير الاميركي في بغداد انه طلب للعام 2012 موازنة لسفارته قدرها 6,2 مليارات دولار مشيرا الى اهمية هذه الاموال في المساعدة على تنمية العراق البلد الاساسي في سد الاحتياجات العالمية في مجال الطاقة. وتعتزم السفارة الاميركية في بغداد اكبر سفارة في العالم مضاعفة عدد موظفيها في 2012 ليبلغ 16 الف موظف وذلك بهدف تولي عدد من المهام الموكلة حاليا الى الجنود الاميركيين ال05 الفا الذين لا يزالون في العراق وسيغادرونه نهاية هذا العام كما هو مفترض.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد الخميس الماضي أن المجلس لم يتسلم أي تقارير أو معلومات عن جاهزية القوات العراقية مبينا أن قرار انسحاب القوات الأميركية يجب أن يكون عراقيا في تقدير مصلحة البلاد.

ومن جانبه، شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام الحالي واعتبر أن الدولة العراقية مازالت غير متكاملة مؤكدا أن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.
وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية نوفمبر عام 2008 على انسحاب جميع القوات الاميركية من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى 31 ديسمبر من العام الحالي ..2011 حيث كانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في 30 حزيران (يونيو) عام .2009

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 04/07/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com